مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٧٩

الأربعاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد هيراسيمينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/522، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)بالإجماع. إن مجلس الأمن، من خلال هذا النص الهام، من نواح عديدة، إنما يعرب عن تأييده الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي أنشأته الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمكافحة التهديد الإرهابي الذي يواجهها، ولا يعرف الحدود. ويدعو القرار المجتمع الدولي بأسره إلى تقديم المساعدة اللوجستية والتشغيلية والمالية إلى دول المجموعة الخماسية، ولا سيما عن طريق عقد سريع لمؤتمر للمانحين. وأخيرا، ومن خلال القرار، يعرب المجلس عن تصميمه على الوفاء في عدد من المناسبات في الأشهر القادمة، في جملة أمور، بالنظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لدعم نشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. وفرنسا ستجعل ذلك إحدى أولوياتها خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن القرار الذي اتخذناه للتو يوفر الدعم القوي والحاسم لمبادرة أفريقية كبرى تسعى إلى مكافحة الإرهاب، وقد أقرها وحولها الاتحاد الأفريقي. والقرار يسهم في النهج الاستراتيجي للتشجيع على رغبة البلدان الأفريقية في تولي المسؤولية عن أمن قارتهم. وهو يتماشى تماما مع ضرورة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا، وهو الأمر الذي شجعه الأمين العام.

وسوف تقوم القوة المشتركة بدعم وتكملة جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من خلال العمل في الأراضي غير المشمولة حتى الآن، والقيام بأنشطة مكافحة الإرهاب، التي لا تدخل ضمن ولاية البعثة. إن القوة المشتركة بمساهمتها في تأمين المنطقة، إنما تمكّن أيضا البعثة من التركيز على المهام ذات الأولوية وستيسر تنفيذ ولايتها. وسوف تعمل بالتنسيق مع القوات الفرنسية من عملية برخان، التي بدأت معها بالفعل الاتصالات التشغيلية على أرض الواقع.

وبالنسبة لفرنسا وأوروبا، يشكل السلام والأمن في منطقة الساحل إحدى الأولويات الحاسمة التي تؤثر مباشرة على أمننا الوطني. إن القوات الفرنسية المؤلفة من ٤ ٠٠٠ جندي والمنتشرة

في المنطقة بناء على طلب من بلدان المجموعة الخماسية، تقوم بعمليات مكافحة الإرهاب من خلال دعم قوات دول المجموعة الخماسية. وقد جاد عشرون منهم بأرواحهم في العملية. وفي الوقت الذي حيث يضرب الإرهاب كل مكان في جميع أنحاء العالم، لا يمكننا أن نترك منطقة ساحل لتصبح ملاذا جديدا للمنظمات الإرهابية من جميع أنحاء العالم. إن أمننا الجماعي هو الذي على المحك في الساحل، وليس أمن بلدان المجموعة الخماسية فحسب. وهذا الواقع يعني أنه يجب علينا أن نعمل وننسق معا. ولهذا السبب على وجه الخصوص لجأت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى مجلس الأمن.

وتعتقد فرنسا اعتقادا راسخا بأن على لمجلس الأمن مسؤولية أخلاقية وسياسية تتمثل في توفير دعم إجماعي لشركائنا الأفارقة، الذين يتجمعون معا لمكافحة التهديد الإرهابي، لا سيما في منطقة الساحل. وهذا يبين مدى أهمية تصويتنا اليوم.

لقد قدم المجلس دعما ثابتا لبناء القدرة الأفريقية على الاستجابة للأزمات. كما كان مؤيدا قويا للدول الأفريقية والمنظمات في تصميمها على تولي زمام مصيرهم وأمنهم بأيديهم. لذلك، فإن تقديم الدعم الواضح للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هو قبل كل شيء إظهار التماسك لشركائنا الأفارقة وأصدقائهم. وهي أيضا مسألة تشجيع رؤية طموحة، وهي شراكة استراتيجية مع أصدقائنا الأفارقة.

وتتحمل الدول والمنظمات الأفريقية المسؤولية بصورة متزايدة عن نشر قواتها لمكافحة الإرهاب بشكل مباشر، بما يكمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالتضحيات التي قدموها من أجل أمنهم، ومن أجل أمننا أيضا. ونحن نثني على هذا التطور العميق والإيجابي الذي يهدف إلى ضمان السلم والأمن الدوليين. ومن مسؤوليتنا الجماعية، ومسؤولية الأمم المتحدة على وجه الخصوص، لدعمهم بشكل ملموس في جهودهم ليس على المستوى السياسي فحسب، بل أيضا على الصعيد المالي، لأنهم غالبا ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب بفعالية. وتعتزم فرنسا أن تكثف جهودها الرامية إلى دعم الدول الأفريقية والمنظمات في تصميمها على تولي المسؤولية عن أمنها والرد على التهديدات الإرهابية.

ولا يخطئن أحد: فالقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) يتضمن نصا هاما. فمجلس الأمن لا يقدم فقط الدعم القوي والحاسم لتعبئة الشركاء الأفارقة في الكفاح ضد الإرهاب من خلال للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، ولكن القرار يجسد أيضا رؤية استراتيجية لشراكة مع شركائنا الأفارقة في مجالي السلام والأمن حيث سنفتح فصلا جديدا اليوم. وتأكدوا من عزم فرنسا على تعزيز الزخم القوي الذي لا رجعة فيه وكان مجلس الأمن قد ولده اليوم في علاقته مع أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل هنا في نيويورك، والسفراء الذين يجلسون خلفي تماما، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا لأخذ الكلمة بمناسبة اعتماد القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في منطقة الساحل، التي أقرها الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أنقل إلى أعضاء مجلس الأمن وإلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش، امتنان فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي ورئيس المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالنيابة، باسم نظرائه رؤساء بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد، على هذا القرار الهام الذي اتخذه المجلس للتو بالإجماع.

وليست هناك حاجة إلى إبراز أهمية هذه القوة بالنسبة لاستقرار حيزنا المشترك والأمل الذي تبثه في مجتمعاتنا السكانية التي ذاقت المر على أيدي الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي ستوجه ضربة قاصمة للأساس الذي تقوم عليه دولنا، إذا لم يتم احتواؤها بسرعة. ولذلك فإن إنشاء القوة المشتركة يشكل جزءا من الإرادة المشتركة لرؤساء دولنا لتوحيد جهودهم ووسائل المكافحة الفعالة

للإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالأشخاص، التي تشكل اليوم تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. إن القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) هو رسالة واضحة لموقف للمجتمع الدولي الحاسم ضد الجماعات الإرهابية، التي تجمعت مؤخرا لزيادة زعزعة الاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية. وهي أيضا رسالة تضامن من المجتمع الدولي مع شعوب منطقة الساحل.

ونحن نعلق أملا كبيرا على النشر السريع للقوة المشتركة المدعوة إلى وضع حد للأنشطة الإجرامية على طول الحدود المشتركة لبلداننا. وعلاوة على ذلك، فإن القوة المشتركة ستسهم أيضا في تهيئة الظروف التي ستمكن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الاضطلاع الكامل بولايتها، كما أشار سفير فرنسا للتو. وستهيئ مناخا من شأنه أن يعزز التنفيذ السليم لاتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي انبثق عن عملية الجزائر، وهو ما يفضي إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية لبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأشكر أعضاء المجلس على إدراكهم بأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ليست مجرد قوة إضافية أخرى أو غير ضرورية. إن عمليات القوة سوف تكمل العمليات التي تقوم بها القوات الموجودة بالفعل في المنطقة، أي قوات الدفاع والأمن التابعة لبلداننا، وعملية برخان الفرنسية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وترد آليات التنسيق بين جميع هذه القوات في المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة.

وإلى جانب الجانب الأمني، لا بد لي من تسليط الضوء على أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية تعطي أولوية كبيرة لمسائل التنمية والحكم الرشيد وقدرة السكان على الصمود. ولذلك فإن إنشاء القوة المشتركة يعبر عن رغبة رؤساء دول المنطقة في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية والأمن والسلام الدائم، ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون تنمية والعكس صحيح.

ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن عمليات القوة المشتركة ستحترم المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولجميع الأسباب التي ذكرتها للتو، أدعو إلى تقديم دعم أكبر وأكثر اتساقا من جانب شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف من أجل حشد الوسائل اللازمة لتفعيل القوة المشتركة بشكل ناجع وتحقيق أداء كفؤ. وفي هذا الصدد، أرحب بالمساهمات التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي بالفعل، ومن دواعي سروري أن ينص القرار على عقد مؤتمر مرتقب لحشد وتنسيق المساهمات من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.

ونود أن نتحرك بسرعة لأن الجماعات الإجرامية لن تنتظر. وبوسعي أن أؤكد للأعضاء الالتزام الكامل من جانب جميع دولنا بمواجهة التحدي المتمثل في تنفيذ هذا القرار. إن رؤساء دولنا مستعدون لتشغيل القوة بسرعة من مواردنا الخاصة بينما ننتظر دعم المجتمع الدولي.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، من المقرر عقد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بباماكو في ٢ تموز/يوليه، بمشاركة رئيس فرنسا. وقد جرى تعيين اللواء ديدييه داكو قائدا للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. وهو موجود بالفعل من أجل إنشاء مقر للقوة، ويجري إنشاء كتائب كل دولة عضو بالوسائل المتاحة.

ولأنتهي كما بدأت، أكرر بالإعراب عن الامتنان المطلق من دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى كل عضو من أعضاء المجلس على هذا القرار التاريخي الهام، وكذلك على شعورهم بالالتزام الذي مكن من التوصل إلى هذه النتيجة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.